مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع-جامعة جيجل ISSN: 2661-7331
المجلد: 09 العدد: 01 (2026)-رقم العدد التسلسلي 30. ص- ص: 42- 51 EISSN : 3769-2773

آليات تشكل السلوك الانحرافي لناشري الإشاعة الإلكترونية
قراءة سوسيولوجية في ضوء نظرية الوصم

Mechanisms that shape the deviant behavior of online rumor-mongers: A sociological reading in light of stigma theory

بلعيساوي الطاهر*[1]
[1]جامعة جيجل (الجزائر)، belaissaoui.t@univ-jijel.dz
BellaissaouiTaher
[1])ijel University (Algeria).

تاريخ الاستلام:2026/05/12تاريخ القبول: 2026/05/16

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المسارات السوسيولوجية وراء تشكل السلوك الانحرافي للأفراد الذين ينشرون الإشاعات الإلكترونية، معتمداً على نظرية الوصم كمقاربة تحليلية رئيسية لفهم كيف تصنف هذه الممارسات وتوصم داخل النسق الاجتماعي، وكيف تساهم هذه العملية ذاتها في تعزيز واستمرار السلوك الانحرافي.

وتنطلق هذه الورقة البحثية من فرضيةٍ جوهرية مفادها أن السلوك الانحرافي لناشري الإشاعة الإلكترونية في مجتمعنا هو نتاج مباشر لتفاعل دينامي بين ثلاثية مركزية:الوصم الاجتماعي الناتج عن التصنيفات الرسمية أو المجتمعية، وهشاشة بنيوية للمؤسسات الإعلامية والأمنية، والفراغ التمثيلي الذي يعيشه الفرد في ظل غياب قنوات شرعية فعالة للتعبير عن المظالم. ولتحليل هذا التفاعل، تعتمد الورقة على نظرية الوصمكمقاربة نظرية،حيث كشفت أن ظاهرة نشر الإشاعة الإلكترونية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق السوسيولوجي المعقد الذي ينتجها. إنها ليست قضية جهل أفراد فحسب، بل هي نتاج تفاعل بين أزمة الثقة المؤسسية، وبنى الفضاء الرقمي الاستقطابية،والصراعات الرمزية على الهوية والسلطة. تلعب نظرية الوصم دوراً حاسماً في تفسير كيف يحول الخطاب السائد سواء كان رسميا أو نخبويا هذه الممارسة إلى سلوك انحرافي، وكيف يساهم هذا التحويل ذاته في استمرارية وديناميكية الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الإشاعة الإلكترونية؛ نظرية الوصم؛ السلوك الانحرافي.

Abstract: This research paper aims to elucidate the sociological trajectories underlying the development of deviant behavior among individuals who disseminate electronic rumors. It employs Labeling Theory as its primary analytical framework to investigate how these practices are categorized and stigmatized within the social system, and how this very process reinforces and perpetuates deviant behavior.

* المؤلف المرسل

The study posits a central hypothesis: the deviance of electronic rumor-mongers in our society is a direct consequence of a dynamic interaction within a "central triad" consisting of: social labeling derived from official or societal classifications, the structural fragility of media and security institutions, and the representative vacuum experienced by individuals due to the lack of effective, legitimate channels for expressing grievances.

Through this theoretical lens, the paper reveals that the phenomenon of online rumors cannot be understood in isolation from its complex sociological milieu. It is not merely a matter of individual ignorance; rather, it is a byproduct of the crisis in institutional trust, the polarizing structures of digital spaces, and symbolic struggles over identity and power. Labeling Theory proves instrumental in explaining how dominant discourse—whether official or elitist—constructs this practice as deviant behavior, thereby contributing to the phenomenon's persistence and dynamic evolution.

Keywords:Electronic Rumors; Labeling Theory; Deviant Behavior.

مقدمة :تشهد المجتمعات المعاصرة، ومن بينها المجتمع الجزائري، تحولات جذرية في أنماط التواصل والتفاعل الاجتماعي بفعل الثورة الرقمية. لقد أدى انتشار منصات التواصل الاجتماعي والفضاءات الافتراضية إلى إعادة تشكيل الديناميكيات الاجتماعية، حيث برزت ظواهر جديدة تفرض تحديات على البنى التقليدية للضبط الاجتماعي. من بين هذه الظواهر الخطيرة "الإشاعة الإلكترونية"، التي لم تعد مجرد نقل لمعلومات غير مؤكدة، بل تحولت إلى سلوك اجتماعي معقد له تداعياته على الاستقرار المجتمعي والثقة المؤسسية.

ولفهم هذا الديناميكية، لا بد من الغوص في تفاصيل الواقع الاجتماعي الذي يغذي هذه الظاهرة. فقد شهد مجتمعنا خلال العقدين الماضيين تحوّلًا جذريًا في البنية الإعلامية، انتشار واسعٍ لوسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت بالنسبة لغالبية الشباب، الذين يشكلون أكثر من 70% من مستخدمي الإنترنت، المصدر الأول للأخبار والمعلومة. ومع ذلك، فإنَّ هذا التحوّل لم يصاحبه بناءُ آلياتٍ فعّالةٍ للتحقق من المعلومات أو لمحاربة التضليل، مما خلق بيئةً خصبةً لانتشار الإشاعات. وتكمن المشكلة الجوهرية في أنَّ الخطاب الأمني الرسمي غالبًا ما يتعامل مع الإشاعة الإلكترونية كتهديدٍ وجوديٍ للأمن القومي، فيعمد إلى تجريم الناشرين ووصمهم دون تحليلٍ عميقٍ للأسباب الجذرية التي تدفعهم إلى هذا السلوك. هذا النهج الأمني-العقابي يتجاهل تمامًا البعد السوسيولوجي للظاهرة .

تهذف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الآليات السوسيولوجية الكامنة وراء تشكل السلوك الانحرافي للأفراد الذين ينشرون الإشاعات الإلكترونية، معتمداً على نظرية الوصم كمقاربة تحليلية رئيسية لفهم كيف تُصنف هذه الممارسات وتُوصم داخل النسق الاجتماعي، وكيف تساهم هذه العملية ذاتها في تعزيز واستمرار السلوك الانحرافي والاجرامي.

وتنطلق هذه الورقة البحثية من فرضيةٍ جوهرية مفادها أن السلوك الانحرافي لناشري الإشاعة الإلكترونية في مجتمعنا هو نتاج مباشر لتفاعل دينامي بين ثلاثية مركزية: الوصم الاجتماعي الناتج عن التصنيفات الرسمية أو المجتمعية، وهشاشة بنيوية للمؤسسات الإعلامية والأمنية، والفراغ التمثيلي الذي يعيشه الفرد في ظل غياب قنوات شرعية فعالة للتعبير عن المظالم .

ولتحليل هذا التفاعل، تعتمد الورقة على نظرية الوصم (Labeling Theory) كمقاربة نظرية، والتي تفترض أنَ الانحراف ليس خاصية متأصلة في الفعل نفسه، بل هو نتيجة للعملية الاجتماعية التي يتم من خلالها وصم سلوكٍ ما بأنه انحرافي، مما يؤدي إلى تهميش الفاعل ودفعه إلى تبني هويةٍ انحرافية.

1.تحديد المفاهيم

- **السلوك الانحرافي**: هو السلوك الذي ينتهك المعايير والقيم الاجتماعية السائدة والتي يعتبرها عدد كاف من الأعضاء في المجتمع خطيرة أو مزعجة بما يكفي لتبرير رد فعل مؤسسي لاحتواءها.(Becker H.، 1963)

من خلال موضوع دراستنا وفي مجال البيئة الرقمية، يتسع نطاق هذا التعريف ليشمل أفعالاً مثل نشر المعلومات الكاذبة، نعت أشخاص بمواصفات بذيئة..الخ

- **الإشاعة الإلكترونية**:من خلال موضوع دراستنا يمكن القول بأنها معلومات أو قصة ذات طبيعة مشكوك فيها أو غير مؤكدة، تنتشر بسرعة عبر الوسائط الرقمية مثل منصات التواصل، تطبيقات المراسلةغالباً ما تكون مرتبطة بأحداث جارية أو أزمات، وتستغل حالة عدم اليقين والقلق السائد.

- **ناشر الإشاعة**: من خلال موضوع دراستنا الفرد أو الجماعة التي تقوم بنقل أو تشارك أو إعادة نشر محتوى إشاعي عبر القنوات الرقمية، سواء بقصد أو دون قصد.

- **الواقع الاجتماعي**:يشير إلى المجموع المعقد للعلاقات والبنى والممارسات والتمثلات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تميز المجتمع الجزائري خلال فترة انجاز الورقة البحثية. يتضمن هذا الديناميكيات الديموغرافية -والتي يغلب عليها شريحة الشباب-، التحولات السياسية بعد 2019، دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، والهويات الفرعية، ومستويات الثقة في المؤسسات الرسمية.

- **الوصم**: الوصم كلمة يونانية يشير أصلها إلى نوع من العلامات أو الوشم الذي تم قصه أو حرقه في جلد المجرمين أو العبيد أو الخونة من أجل التعرف عليهم بوضوح كأشخاص ملوثين أخلاقياً. كأن يجب تجنب هؤلاء الأفراد خاصة في الأماكن العامة.(Goffman, 1963/2009, p. 15)

أما الوصمة الاجتماعية هي رفض أو تمييز ضد أي شخص بناءًا على خصائص اجتماعية يمكن إدراكها والتي تميزه عن غيره من أفراد المجتمع. ترتبط الوصمات الاجتماعية عادة بالثقافة والجنس والعرق والذكاء والصحة.(Murray, 2007, p. 59)

يستخدم مصطلح الوصم في سوسيولوجيا الانحراف للإشارة بطريقة تبادلية مع نظرية رد الفعل الاجتماعي في التفسير الاجتماعي للانحراف، كما يتم اعتباره نتيجة للتفاعل الاجتماعي والضبط الاجتماعي وليس باعتباره نتيجة لعوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد وخصائصهم الوراثية. (أبو زيد، 2003، ص. 395)

وهو الحاق النعوت والصفات الرذيلة والدونية بالأفراد، وهذا نتيجة لما فعلوه من سلوك، فمثلا بدلا ان ينادي فلان باسمه الحقيقي، يناديه بـ " يا لص" كونه ارتكب هذه الجريمة أو حاول القيام بها، فهنا تلصق الكثير من النعوت وأسماء الوصم بالأفراد خاصة في مجتمعاتنا العربية والاسلامية، اذ يتفنن الناس في استعمالها، كما أن البيئة الاجتماعية عندنا لا ترحم، فهي كثيرا ما تساهم في تعميق السلوك الانحرافي عند الأفراد خاصة الضعفاء الذين لا حول ولا قوة لهم، ونذكر بالخصوص الاطفال غير الشرعيين اذا ينادونهم عندنا بـ " ابن الحرام"، " ابن لاسيستنس"، " فرخ" وغيرها من الاسماء القبيحة، فهذا يزيدهم سخطا وعدوانية وانتقاما من المجتمع ومن انفسهم، ونفس الشيء بالنسبة للنساء اللواتي يرتكبن جرائم الشرف والعفة، فالوصم والنبذ هو مصيرهن وهذا ما يزيد في اقبالهن أو العودة الى الانحراف من جديد. (معتوق، 2014، ص. 294)

- **نظرية الوصم**:هي نظرية تم الاعتماد عليها الباحث كمقاربة لفهم كيفية تحول التصنيف الاجتماعي (منحرف، ناشر شائعات) إلى وصمة تلتصق بالفرد وتؤثر على مفهومه لذاته وتدفعه نحو تبني هوية وسلوكيات منحرفة أو حتى اجرامية.

2.المقاربة السوسيولوجية: نظرية الوصم كأداة تحليلية

قبل التعرض لهذه النظريات نشير الى أن لها العديد من الأسماء، فتارة تسمى بنظرية الوصم عند بعض المؤلفين، وتارة نجد أن البعض الآخر يسميها نظرية رد الفعل الاجتماعي مثل ما فعله على سبيل المثال العالم " Lemert " كما أن البعض الاخر يسميها بنظرية العنونة، وهذا ما وجدناه عند الدكتور محمود أبو زيد في قاموسه المعنون " الاجرام و القانون والعقاب"، وفي رأي الدكتور " جمال معتوق" لا يصح الكلام عن نظرية الوصم بل يجب استعمال مفهوم نظريات الوصم الاجتماعي، وهذا لسبب خوض العديد من العلماء فيها من الوظيفيين التفاعليين فالراديكاليين.(معتوق، 2014، ص. 294)

ظهرت هذه النظرية نتيجة للنقد الذي وجهه أتباع الاتجاه الصراعي النقدي للنظريات التي كانت سائدة قبل عقد الستينيات و أوائل السبعينيات في الولايات المتحدة الامريكية، والتي كانت تعتبر الجريمة والانحراف

خروجا ظاهرا على القيم المشتركة السائدة في ثقافة المجتمع مما يسبب خللا في التوازن القائم، كما تقول النظرية الوظيفية وغالبا ما يتركز الاهتمام في هذه الحالة على كيفية حدوث الفعل، ولم تعن الدراسات بردود فعل المجتمع نحو الفرد وأثرها في السلوك الذي يوصف بالانحراف، وقد تزامن هذا النقد مع الاحتجاجات التي ارتفعت في أمريكيا ضد حرب الفيتنام والتي شهدت ارتفاع معدلات الجريمة بشكل لم يسبق له مثيل، وارتفعت الأصوات حينئذ مطالبة بإعادة النظر في تراث اللامعيارية الثقافية ككل.ويمكن أن تكتشف بعض الأفكار الأولية لهذه النظرية في كتابات " ريتشارد كويني " Richard Quinney" و " وليم شاميلس " William Chambliss " اللذين أشارا الى أن الذين يملكون القوة في المجتمع يملكون يستخدمون تأثيرهم في توجيه القانون الجنائي لمنافعهم الخاصة، بينما تواجه انحرافات الطبقات الدنيا بعقوبات شديدة.(الرويلي، 2008، ص. 33)

إن أول المنظرين لنظرية وصم المجرم كان" فرانك تاننيوم "في كتابه الجريمة والمجتمع عام 1938 وتجدد ذكرها في الستينات والسبعينات على يد مجموعة من العلماء أمثال " أدوين ليمرت " Edwin lemert " و" هوارد بيكر " " " biker وهيترى أن الفردي وصف بحسب تصرفه لذا فالمجرم يعطى سمة الاجرام بناء على تصرفه الاجرامي. (الجميلي، 2002، ص. 192)

على عكس الطروحات القديمة جاءت نظرية الوصم بنظرة مختلفة تماما تتلخص في الاجابة عن السؤال لما يصنف المجتمع أفعالا محددة ويعتبرها جريمة؟ وما هي صفة المجتمع أو غالبية أفراده التي تمنحهم حق تحريم بعض الافعال وتحليل غيرها؟ والسؤال بمعنى آخر ليس هو لما يكون الفرد مجرما؟ بل لما يجرم المجتمع أفعالا بعينها؟، وكبديل للنظريات السابقة طرحوا سؤالا: الانحراف لمن أو الانحراف الى ماذا؟ وفي رأي أنصار نظرية التصنيف الاجتماعي –الوصم الاجتماعي-أن القوانين التي يضعها المجتمع ووسائل مكافحة الجريمة التي تأتي بها هي التي يضعها المجتمع وهي التي تفرز الجريمة أو توجد المجرمين وتطلق عليهم صفة المجرم، ومن المؤسف في رأي أنصار هذه النظرية، أن هناك أفعالا كثيرة وممارسات لا حدود لها تنتظم مختلف مناحي الحياة أو يطلق على من يأتي بمثل تلك الافعال صفة مجرم الا إذا كان الفعل من تلك الافعال القليلة التي اختارها وصنفها المجتمع كفعل اجرامي.اذن عدم قبول المجتمع لسلوك منحرف معين، هذا ربما وحده يكون سببا للاندفاع في الجريمة حتى لو كان السلوك المعني غير مقصود وانما نتيجة لخطا أو صدفة.

وردة فعل المجتمع هذه مهمة حسب هذه النظرية اذ يترتب على قبولها مراعاة رد الفعل الاجتماعي في مثل هذه الاحوال. وهذا يكون مدعاة لان تتخذ اجهزة العدالة الجنائية اجراءات عقابية ضد من يرتكبون الجريمة لأول مرة أو بسبب الصدفة، وذلك خوفا من الوصمة الاجتماعية وما تسببه من الولوج في السلوك الانحرافي بعد ذلك.(معتوق، 2012، ص. 251)

والفكرة الأساسية لهذه النظرية مفادها: إن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع في طبيعتها إلى تعريف الجماعة وتنشأ بحكمها إذ تعتبر هذه الجماعة أن بعض الأنماط السلوكية هي خروج كبير على بعض القواعد التي تضعها الجماعة ولذلك يوصم فاعلها بوصمة الخروج على المجتمع أو بالأحرى الخروج على قواعد الجماعة ولذلك فإنَّ الانحراف ذاته لا يقوم على نوعية الفعل الذي يسلكه الشخص بل على النتيجة التي تترتب عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة الفاعل حيث يوصم بوصمة الانحراف، وعليه فالانحراف ذاته لا يتحدد بذاته وإنما بما يراه الآخرون فيه وردود فعلهم ازاءه.(الدوري، 1984، ص. 264)

وتتصف عملية صنع المجرم بأنها عملية تحتوي على عناصر وضع علامات وألقاب وتعريفات وفعلو شرح تقوم الجماعة بإلصاقها على الشخص، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث إنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف وأيضا نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه، واحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته.(معتوق، 2012، ص. 251)

تجدر الإشارة إلى أن "ليمرت "حينما فسر نظرية الوصم تقدم بمفهومي للانحراف سمى الأولي والثانوي، الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل أو النظرة، ومثال عن ذلك الشكل من الانحراف أن تعطي مبررا لفعلتك وذلك بوصفه بالعمومية والتساهل أو ربطه بفعل الآخرين وأنك مجرد تابع.

وكمقاربة لموضوع الورقة البحثية يمكن القول يبدأ المسار بنشر إشاعة مثلاً عن ندرة الزيت بدافع الفضول أو الرغبة في الحصول على "تفاعلات .(Likes) "في هذه المرحلة، لا يزال الفرد يرى نفسه مواطنا عاديا، والفعل لا يمس جوهر هويته.

أما الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها رد فعل اجتماعي له. وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن ارجاعه إلى سبب واحد، بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الشخص وانحرافه ورد الفعل الاجتماعي إلى هذا الانحراف.(الويركات، 1994، ص. 271)

وكمقاربة لموضوع الورقة البحثية للتكيف مع الوصمة، يبدأ الناشر-الفاعل-في البحث عن جماعات تقبله بوضعه الجديد. هنا يتشكلالانحراف الثانوي، حيث يتبنى الفرد هوية "المنحرف" أو "المتمرد الرقمي" كآلية دفاعية. ينخرط الناشر في "ثقافات فرعية إلكترونيةتتبنى قواعد رمزية ولغوية خاصة، حيث يصبح نشر الإشاعة فيها فعلاً بطولياً أو وسيلة للمقاومة والتميز داخل هذه الجماعة المنحرفة.إن الارتباط بأقران منحرفين يعزز هذا المسار ويجعل من السلوك الانحرافي نمط حياة رقمي.

وعندما يواجه الناشر رد فعل عنيف وصما، يشعر بالنبذ من جماعاته المرجعية (الأسرة، الأصدقاء، المجتمع الرقمي السوي). هذا النبذ يولد أزمة هوية؛ فالفرد يجد نفسه "موصوماً" بصفة لا يستطيع الفكاك منها.

قدم" ليمرت " lemert " نظريته ليبين من خلالها أنه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي إلى انتشار الجريمة وتفاعل مع دلالتها بذلك المجتمع،يؤدي الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب السلوك الإجرامي حيث يؤكد أن " إذا كان الانحراف يؤدي إلى أعمال الضبط الاجتماعي، ولكن الأكثر أهمية هو أن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون بدورها مسئولة عن الانحراف. (عبد الله، 1994، ص. 103)

وهذا الإطار نظريات مساعدة مثل نظرية الانتشار، التي تدرس كيف تنتشر الابتكارات – والأفكار والمعلومات – عبر قنوات اجتماعية مع مرور الوقت (قبايلي، 2009، ص. 173-185)

تساعد هذه النظرية في فهم السرعة والمسار الذي تنتشر به الإشاعة داخل الشبكات الاجتماعية الرقمية. كما يستفاد من منظور الشبكات الاجتماعية لفهم كيف تؤثر بنية العلاقات (مركزية العقد، قوة الروابط...) على تدفق المعلومات المضللة.

3.الواقع الاجتماعي والإشاعة الرقمية: دراسة حالات نمطية:

قد يعكس محتوى الإشاعات في مجتمعنا توترات في البنى الاجتماعية، وتعبير عن قلق سوسيولوجي ويمكن عرض بعضها ضمن الحالات الآتية:

- إشاعات مرتبطة بالحراك الشعبي (2019-2020):انتشرت خلالها أخبار كاذبة عن اعتقالات جماعية محددة أو تفاصيل مفاوضات سرية، بهدف التأثير في المعنويات أو حرف الانتباه

تحليل هذه الحالات يظهر كيف تُستخدم الإشاعة كسلاح في الحرب المعلوماتية، حيث يصبح الناشرون غالبا من الحسابات الوهمية أو المتحزبة فاعلين في صراع سياسي أوسع. الوصم هنا مزدوج: توصم السلطة الناشرين بـ"المؤامرة"، ويوصم المعارضون الروايات الرسمية بـ"الإشاعة."

- إشاعات الأزمات الاجتماعية والكوارث :في حالات مثل الحرائق الكبرى، تنتشر إشاعات عن أسباب متعمدة أو تقصير متعمد. هذه الإشاعات تُعبّر عن غضب جماعي ورواية شعبية تفسر المأساة في إطار خلل بنيوي أو فساد.الناشر في هذه الحالة قد يكون شخصاً عادياً يشعر بالإحباط، ويجد في المشاركة الجماعية للإشاعة نوعاً من التضامن والتوكيد الاجتماعي لهذه الرواية البديلة.

- إشاعات الصحة والجنسانية :تنتشر إشاعات حول أدوية أو عادات مرتبطة بالصحة الإنجابية، مما يعكس تفاعلاً بين المعرفة العلمية المحدودة، والمحرمات الثقافية، والخوف .

يظهر هنا كيف تتفاعل المعايير الثقافية التقليدية مع الفضاء الرقمي لخلق أنماط إشاعة خاصة.

- إشاعات ندرة السلع الأساسية:

ترتبط هذه الإشاعات بحالة القلق الاقتصاديوغياب اليقين حول الموارد. ينتشر تداول أخبار ندرة المواد الغذائية بسرعة فائقة، حيث يستجيب الجمهور بحالة من الذعر الجماعي.

يعتبر الناشر هنا محركاً للأزمات، ويتم وصمه بأنه عدو للاستقرار الاقتصادي أو مضارب إلكتروني.

ومثال على ذلك حين انتشرت في أواخر سنة 2023 إشاعة واسعة على منصات التواصل الاجتماعي حول نية الحكومة رفع الدعم عن المواد الأساسية. وعلى الرغم من نفي السلطات لهذه الإشاعة، إلا أنَّ تأثيرها كان بالغًا، حيث أدت إلى حالةٍ من الهلع والتخزين في الأسواق.

من وجهة نظرنا كباحثين في السوسيولوجيا تحليل هذا الحدث لا يقتصر على تتبع مصدر الإشاعة، بل يجب أن يتساءل: لماذا وجدت هذه الإشاعة صدىً واسعًا؟ والإجابة تكمن في سياقٍ اجتماعيٍ ملموس يتمثل في تآكل الثقة بين المواطن والدولة، وارتفاع معدلات التضخم، وتاريخٍ طويل من القرارات الاقتصادية المفاجئة التي أثّرت سلبًا على القدرة الشرائية للمواطن. وبالتالي، فإن ناشر الإشاعة هنا، سواء كان فاعلًا فرديًا أو جزءًا من شبكة منظمة لم يكن ببساطة مغرضًا، بل كان يستغلّ بيئة من انعدام الثقة لتعزيز رسالةٍ تجد تربة خصبةللاستقبال.

- إشاعاتالحراقةوالتمثيلات الجماعية:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحراقة) مادة دسمة للإشاعات حول وصول قوارب أو غرق أخرى. يتم استخدام هاشتاغات تعكس خطاب الرفض والاحتقار أو البطولة الزائفةالناشر في هذه الحالة يساهم في بناء تمثيلات اجتماعية عن الآخر المهاجر، وغالبا ما يتعرض لوصم اجتماعي مزدوج: من السلطة كخارج عن القانون ومن المجتمع كبائع للأوهام للشباب اليائس، خاصة المعارضين السياسيين من أصول هذا المجتمع.

- فضائح المؤثرين والتشهير الأخلاقي:

تعتبر فضائح المؤثرينمن أكثر الأنماط استقطاباً للجمهور الجزائري. يتم استغلال هذه الإشاعات لتثبيت فروق أخلاقية وقيمية، يتحول الناشر إلى فاضح أو شهير بناء على قدرته على جلب المشاهدات، لكنه في المقابل يقع

تحت طائلة الوصم كعنصر غير أخلاقي يقتات على أعراض الآخرين، ويندرج ضمن هذا السياق كذلك الاشاعات التي ينشرها المعارضين في المجال السياسي بالأخص.

يمكن تحليل حالاتٍ أخرى تتعلق بالإشاعات السياسية، مثل تلك التي تستهدف شخصياتٍ عامةً أو تتحدث عن انقلاباتٍ وشيكة، والتي غالبًا ما تكون مرتبطةً بصراعاتٍ داخل النخبة الحاكمة، ويتمّ تسريبها عبر وسائل التواصل كوسيلةٍ للحرب بالوكالة، حيث يصبح المواطن العادي مجرد وسيلةٍ لنقل هذه الرسائل دون وعيٍ كاملٍ بأبعادها.

4.الاستنتاج: بناء على تحليلات الحالات السابقة الذكر، يمكن استنتاج مايلي:

- يعيش المجتمع حالة من الانتقال السياسي والاقتصادي، يصاحبها غالباً نقص في المعلومات الرسمية الشفافة أو تأخر في إيصالها. يخلق هذا فراغا معلوماتيا تملؤه الإشاعات بسرعة.

-الأزمات المتلاحقة (كجائحة كوفيد-19) شكلت حاضنة خصبة، حيث انتشرت إشاعات حول أصول الفيروس وطرق علاجه، مما يعكس أزمة ثقة عميقة في الخطاب الرسمي الصحي. هنا، لا يكون نشر الإشاعة مجرد جهل، بل قد يكون "فعل مقاومة رمزي" أو بحثاً عن تفسيرات بديلة في ظل غياب السرديات الموثوقة.

- تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بدرجة عالية من الاستقطاب، حيث تتحول المنصات إلى ساحات لصراعات هوياتية وسياسية. في هذه الساحات، تستخدم تهمة نشر الإشاعة كأداة فعالة للوصم وتشويه الخصم السياسي أو الجهوي أو الفكري عملية الوصم هذه لا تقوم بها السلطات الرسمية فقط، بل أيضاً من قبل حراس بوابة غير رسميين (نشطاء، مؤثرون، جماعات...). بمجرد أن يوصم فرد أو صفحة بنشر الشائعات، حتى لو كان المحتوى الأصلي يحتمل الصحة، فإن الهجوم الجماعي والتشهير الرقمي يعززان الهوية الانحرافية للناشر، مما قد يدفعه إما إلى الانسحاب أو إلى التماهي مع دور المقاوم أو كاشف الحقائق المهمش، مستمراً في سلوك مشابه لكن بشرعية ذاتية جديدة.

5-آلية تشكل السلوك الانحرافي في البيئة الرقمية:

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص آليات رئيسية لتشكل السلوك الانحرافي لناشر الإشاعة عبر سلسلة من الخطوات التفاعلية وفق المقاربة النظرية:

- قيام فاعلين مؤثرين (إعلام، سياسيون، جماعات ضغط....) بتعريف محتوى معين على أنه "إشاعة ضارة"، مما يطلق عملية الوصم.

- يتم عزل وتشويه الناشر في الفضاء الرقمي، مما يقوي الشعور بالظلم والانتماء إلى جماعة من "الموصومين."

- يبدأ الفرد الموصوم في استيعاب التسمية، فيرى نفسه كمن يخالف السائد أو ضحية النظام، مما يبرر له الاستمرار في النشر كنوع من التحدي.

- تجنيد الأفراد -عن وعي أو دون وعي-في صراعات سياسية أو هوياتية أوسع، حيث يصبح نشر أو تصديق إشاعة معينة علامة على الانتماء الجماعي.

الخاتمة والتوصيات:

إنَّ هذا الواقع المتشابك يفرض ضرورة ملحة لإعادة التفكير في آليات مواجهة الإشاعة الإلكترونية. فالحلول التقنية الصرفة، مثل حجب المواقع أو تتبع الحسابات، تظل قاصرة إذا لم تعالج الجذور الاجتماعية والسياسية للظاهرة. ومن هنا، تبرز أهمية نظرية الوصم كأداةٍ تحليليةٍ قادرةٍ على كشف كيف أنَّ سياسات التجريم والوصم قد تكون جزءًا من المشكلة نفسها، لا الحل. فالفرد الذي يُوصم كـ"مروّج للإشاعة" يُحرم من

فرص الحوار والتصحيح، ويُدفع إلى هامش المجتمع، حيث يجد في شبكاته الافتراضية الجديدة بديلًا لانتمائه الاجتماعي الضائع. ولذلك، تقترح هذه الورقة البحثية أنَّ أيّ استراتيجيةٍ فعّالةٍ لتحقيق الأمن الاجتماعي الرقمي يجب أن تدمج بين البعد الأمني والبعد السوسيولوجي، من خلال تعزيز آليات التربية الإعلامية، وبناء جسور الثقة بين المؤسسات والمواطنين، وخلق فضاءاتٍ رقميةٍ آمنةٍ للحوار والتعبير، بدلاً من الاكتفاء بسياسات القمع التي قد تحقّق نتائجَ ظاهرية على المدى القصير، لكنها تزرع بذور عدم الاستقرار على المدى الطويل.

تكشف هذه الدراسة أن ظاهرة نشر الإشاعة الإلكترونية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق السوسيولوجي المعقد الذي ينتجها. إنها ليست قضية "جهل" أفراد فحسب، بل هي نتاج تفاعل بين أزمة الثقة المؤسسية، وبنى الفضاء الرقمي الاستقطابية، والصراعات الرمزية على الهوية والسلطة. تلعب نظرية الوصم دوراً حاسماً في تفسير كيف يحول الخطاب السائد سواء كان رسمياً أو نخبوياً هذه الممارسة إلى سلوك انحرافي، وكيف يساهم هذا التحويل ذاته في استمرارية وديناميكية الظاهرة.

بناءً على ذلك، تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- سياسات "الحق في النسيان :ضرورة وجود أطر قانونية وتقنية تسمح للأفراد الذين ارتكبوا أخطاء عابرة (انحراف أولي) بمحو أثرها الرقمي لتسهيل إعادة إدماجهم.

- على مستوى السياسات الإعلامية والمعلوماتية :العمل على شفافية أكبر وسرعة في إيصال المعلومات الرسمية عبر قنوات متنوعة وجذابة، لملء الفراغ المعلوماتي.

- مكافحة الأنوميا المعرفية :تعزيز قنوات الاتصال الرسمية لتقديم معلومات دقيقة وسريعة حول ندرة السلع والأزمات، لقطع الطريق أمام الإشاعات قبل وصولها لمرحلة الوصم.

- على مستوى التربية الإعلامية :إدخال برامج لتعليم التفكير النقدي والتحقق من المعلومات في المناهج التعليمية وفي حملات التوعية المجتمعية، لتمكين المواطن من التعامل مع الفضاء الرقمي.

- عقلنة عمل صفحات مكافحة التضليل :يجب أن تلتزم هذه الصفحات بمعايير مهنية تركز على "تفنيد الخبر" لا "تدمير الشخص"، لتجنب التحول إلى أدوات وصم سوسيولوجي.

- تطوير المواطنة الرقمية :الانتقال من ثقافة "الفضح والوصم" إلى ثقافة "النقد والتصحيح". يجب توعية الجمهور بأن التشهير العنيف يساهم في صناعة الجريمة لا القضاء عليها.

- على مستوى البحث العلمي :تشجيع إجراء دراسات إمبريقية ميدانية لرسم خرائط شبكات انتشار الإشاعات في الجزائر وتحليل محتواها بدقة أكبر، لفهم دوافع الناشرين الحقيقية.

- على مستوى الممارسة الاجتماعية :تشجيع الحوار المجتمعي حول ظاهرة الإشاعات بعيداً عن لغة التكفير والوصم، والبحث عن الجذور الاجتماعية والاقتصادية التي تغذيها.

- الدعم النفسي والاجتماعي للموصومين :إنشاء منصات للاستماع والتوجيه للأفراد الذين تعرضوا لحملات تشهير رقمي، لمنع انزلاقهم نحو الثقافات الفرعية المنحرفة.

قائمة المراجع والمصادر :

- أبو زيد، محمود. (2003) المعجم *في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب* .دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- معتوق، جمال. (2014 .(*مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي*(ط. 1). دار الكتاب الحديث.
- معتوق، جمال. (2012 .(مدخل إلى سوسيولوجية العنف) .دار الكتاب الحديث.
- الرويلي، سعود بن محمد. (2008 .(*الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود للجريمة*]رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الجميلي، فتيحة. (2002 .(*الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة* .دار وائل للطباعة والنشر.
- الدوري، عدنان. (1984 .(*أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي*(ط. 3). منشورات ذات السلاسل.
- الويركات، عايد عواد. (1994 .(*نظريات علم الاجتماع الجنائي الإسلامي*(الكتاب الأول). [د. ن.[.
- عبد الله، عبد الغني غانم .(1994) .*الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي*] .د .ن.[.
- قبايلي، عمر. (2009). [عنوان المقال .[*مجلة الآداب واللغات*، (1)*9*، .185–173

- Murray, J. (2007). The cycle of punishment: Social exclusion of prisoners and their children. *Criminology & Criminal Justice*, *7*(1), 55–81.
- Goffman, E. (2009). *Stigma: Notes on the management of spoiled identity.* Simon & Schuster. (Original workpublished 1963).